محللون سياسيون: الصفات الغالبة على العملية السياسية التوتر والانقسام والتشظي

بات من الصعب الحديث عن الأزمة التي تعصف بالعملية السياسية دون ان تطفو على السطح الأزمات الاخرى التي انتجتها ، وقد تعجز التوصيفات التي يمكن للمراقبين السياسيين استخدامها كعنوان جامع لكل تداعيات الأزمة فكما يُقال أن الأزمة في العراق ولّادة ، وحتّى الحلول التي يمكن توقعها في أفق العملية السياسية، هي بذور لمشاكل تنمو مع الوقت لتعود ككرة الثلج ، فالعملية السياسية ومنذ الانسحاب الأمريكي من العراق تعيش مخاضاً كبيرا لا ينتج سوى ازمات متعددة في ظل خفوت للصوت الأمريكي ازاء ما يحدث سوى بعض التصريحات التي تدعو جميع الكتل السياسية الى الالتزام بالاتفاقات والرجوع للدستور في حل الخلافات القائمة ،

اجتماع لقادة الكتل .. ارشيف

□ **بغداد/ قاسم السنجري**

وتتكرر بين حين و آخر دعوات لدور أمريكي يسهم في انضاج حل ترضى به جميع الاطراف المتخاصمة ،حيث يرى د. حميد فاضل استاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد انحسار فرصة وجود نوايا حسنة لحل المشاكل و لا يبدو أن هناك حل في الأفق، وستبقى حالة التوتر و الشد والتجاذبات السياسية هي المسيطرة على الاجواء السياسية ، ويقول د. فاضل في اتصال هاتفي مع المدى :كأن قدر العراق كدولة وكعملية سياسية ان تكون الصفات الغالبة على هذه العملية هي التوتر و الانقسام والتشظي ، واعتقد ان علينا أن ننتظر وأن نعيش في هذه الاجواء إلى الانتخابات المقبلة وإن كانت الانتخابات ليست حلاً مثالياً اذا ما انتجت نفس التركيبة الحالية فإن الوضع لن يتغير وكأنه قد كتب علينا أن نبقى في اطار هذه الانقسامات ولا نرى افقاً لحل هذه الأزمة لأن المواقف السياسية تتباعد وليس هناك خطوات جدية للتقارب بين طرف و آخر، فهم لم يستطيعوا أن يتفقوا على أن يجتمعوا في مكان واحد لمناقشة القضايا و المشاكل العالقة وليس للاتفاق على حل ينهي حالة التوتر السياسي ،واشار استاذ العلوم السايسية في جامعة بغداد إلى :" ان هناك اطرافاً خارجية من مصلحتها ان يستمر الخلاف ولذلك هي لا تتدخل التدخل الايجابي بل كان دورها سلبياً ، فالولايات المتحدة الامريكية لا تتدخل على الرغم من ان لديها اوراقاً كثيرة للضغط والتأثير على العملية السياسية ويبدو انها مرتاحة بشكل كبير جداً لحالة اللاحرب و اللاسلم المهيمنة على العملية السياسية وهناك ايضاً اطراف خارجية من الدول الإقليمية هي المستفيدة من حالة التشظي لأن الخلافات المتعددة والمعقدة هي من يسمح لها بالتدخل بشكل اكبر وان تكون متواجدة على الساحة العراقية بقوة و ان تتحدث باسم طائفة او مكون معين او جماعة".

وهناك من يرى ان الدور الأمريكي متواجد وبقوة في هذه الأزمات المتناسلة و ان الولايات المتحدة تمسك بجميع خيوط اللعبة السياسية في العراق فالكاتب والمحلل السياسي د. خالد السراي يقول للمدى :" من خلال قراءة التطورات التي ترافق الأزمة السياسية وتعقيداتها التي تحصل نلاحظ وجود دور أمريكي حاضر وبقوة من خلال رسم محددات ومسارات للكتل السياسية ، ولا يمكن غض النظر عن زيارة رئيس اقليم كردستان لواشنطن والتأكيدات الأمريكية على التمسك بالاتفاقات السياسية و الالتزام بالدستور لحل جميع الخلافات القائمة، كما ان امريكا في انتظار انتخابات رئاسية وهذا يحتم عليها ان تكون قريبة من الوضع في العراق و ان تمنع اي انفلات قد يؤدي الى عواقب وخيمة.

ويستدرك السراي قائلاً :" لكن المشكلة الأساسية هي اتضاح البرامج السياسية لكل مكون سياسي وتحول الأمر من تنافس إلى حرب سياسية ومحاولة كل كتلة سياسية الاطاحة بالكتلة الاخرى" ويؤكد السراي ان الحل يكمن في حكومة اغلبية سياسية تشكلها كتلة تحوز على اغلبية مريحة في مجلس النواب الذي ستفرزه الانتخابات المقبلة حيث يقول :" اذا كان هناك من حل للفكاك من هذه التداعيات فلابد من اجراء انتخابات برلمانية تضمن حصول تكتل سياسي واحد على اغلبية برلمانية و هنا يدخل دور الشعب في حسم هذه الحرب من خلال اختياره لكتلة سياسية وإيصالها للأغلبية للتخلص من الحروب المفتعلة التي ينتجها الساسة من أجل مصالح شخصية محدودة،وعلى العراق ان يتحمل مصيره الذي ستفرزه الانتخابات البرلمانية المقبلة وعليه أن يطون رقماً حاسماً في حل هذا الصراع" .

ان الآراء تجمع على ان انتخابات برلمانية قادمة أو مبكرة قد تكون لها الكلمة الفصل في حل جزء من المشاكل العالقة ولكنها ستواجه الكثير من المشاكل التي رُحّلت أو سيتم ترحليها اذا بقيت الكتل السياسية تعيش اجواء الشد والجذب ، وهذا يعني الاستمرار بهذا الوضع المتشنج لعامين مقبلين هو العمر المتبقي من الدورة الانتخابية الحالية.

عالم آخر

■ **سرمد الطائي**

ألم يسحبوا الثقة عن المالكي؟

يعد السيد نوري المالكي من اغرب رؤساء الحكومات على وجه الكرة الارضية حاليا، فهو نموذج نادر لرئيس وزراء حكومة ائتلافية يجري سحب الثقة عنه ٥ مرات في اليوم، لكنه باق في منصبه. وبدل ان يناقش مع شركائه في اجتماع وطني او مؤتمر وطني او حتى "لقاء كتلوي" اعتراضاتهم التي جعلته يتعرض لعملية "سحب الثقة" ٥ مرات في اليوم، فإنه يحرك فريقه لاعتقال فرج الحيدري مرة، او لمحاولة الهيمنة على السلطات النقدية والبنك المركزي مرة ثانية.. او باتهام رئيس حكومة تركيا بأنه طائفي، كما قد يتشاغل عن ذلك بالتحضير لـ"حل المشكلة النووية الايرانية" عبر استضافة لمجموعة ٥ زائدا ١ وهي تمثل كل عمالقة النفط الذين يطورون صناعة النفط في جنوب العراق، اي شركاءنا، الى جانب ايران التي لا تبحث عن حل كما يعرف الجميع.. اي انه اجتماع سيجلس خلاله ٦ من شركائنا العمالقة الصناعيين، مقابل صديقتنا النووية التي تخاصمهم جميعا!

وبالفعل فإنك تقرأ في يوم واحد اكثر من ٥ تصريحات تعني نظريا ان الثقة جرى سحبها من المالكي، رغم اننا نعرف ان الموضوع ليس بالسهل عمليا، وان واشنطن تريد تثبيت صورة "عراق مستقر" يضعها الرئيس باراك اوباما على طاولته ليتفاخر حتى انتخابات نهاية السنة، بقصة "نجاح نادر" في عراق مستقر نسبيا ولديه "امن هش" رغم انه لا يمتلك سوى ١٢ جهاز مخابرات ومعلومات انفقنا عليها المليارات وهي تتعرض احيانا لنحو ٢٠ هزيمة في ساعة واحدة، خلال عنف اعمى لا يسر عراقيا في الموالاة او المعارضة.

وقد لا نحفل كثيرا بآخر الاشارات التي "تسحب الثقة نظريا" من المالكي، فأسامة النجيفي رئيس البرلمان يئس من محاولات عقد المؤتمر الوطني بالتعاون مع الرئيس جلال طالباني، فدخل على خط الازمة علنا، وتحدث بطريقة كبار المعارضين من كل الكتل النيابية عن "الازمة الخانقة".

قد لا نحفل بانضمام النجيفي الى القصة، لكن ما يستحق ان يفكر فيه رئيس حكومتنا هو انه وقبل ان تصدر اشارات "السحب النظري للثقة" من زعماء القائمة العراقية او قادة التحالف الكردستاني، فإننا نسمعها على شكل اعتراضات واسعة ورهيبة يطلقها قادة المجلس الاعلى مثل عمار الحكيم وعادل عبد المهدي، وزعماء مهمين داخل التحالف الوطني (الشيعي) مثل احمد الجلبي وتسريباته عن الطريقة الكارثية التي تدار بها اموال امة ثرية جدا وفقيرة جدا.. وتصريحات أخرى يطلقها مقتدى الصدر زعيم الكتلة ذات الـ٤٠ نائبا و٥ وزارات.

وحين سأل الاتباع المؤمنون الزعيم الروحي للتيار الصدري عن لقائه الاخير في طهران برئيس حكومة اقليم كردستان نيجرفان بارزاني، اجاب مقتدى الصدر بصراحة "التقيته اعزه الله وناقشنا كيف نمنع ظهور الدكتاتورية". وبالتأكيد فإن الصدر لا يقصد دكتاتورية قد يمارسها مفتش وزارة الصحة او مدير سكك حديد المحاويل، بل تتعلق بطريقة السيد المالكي في ادارة الدولة.

وما حصل في اسطنبول قبل ايام ان رجب طيب اردوغان رئيس حكومة تركيا سمع سردا وتلخيصا من رئيس اقليم كردستان عن تجربة كل زعماء الكتل مع السيد المالكي طيلة ٧ اعوام من الحكم. ومطابقا للوصف الذي ادلى به مقتدى الصدر، تحدث اردوغان عن خسارة كبيرة للعراق وجيرانه لو انحدرت بغداد نحو التفرد بالطريقة التي يفيدها تقييم رفيع طرحه كل رؤساء الكتل المهمة تقريبا.

ويبدو لي اننا قد تجاوزنا مرحلة التفرد. فقد اصبح من الطبيعي ان يقوم الرجل بتطبيق "فلسفته" للحكم والتي يروج لها منذ ٢٠٠٨، وهو يضم شهريا جهازا مهما هنا وآخر هناك كمؤسسة ملحقة بمكتبه وهو يخطط لصياغة قانون مجالس المحافظات بما يكرس سلطات "والي بغداد"، ولم يعد هذا هو الخطير والجديد. بل الجديد في الامر ان المالكي راح يكتب قواعد مختلفة لطريقة ادارة العراق دون تشاور مع احد، ودون اي اكتراث باعتراضات ممثلي المئات من اعضاء البرلمان.

وربما نقبل ان تصريح اردوغان تدخل "طائفي" في شؤوننا، وان اياد علاوي "موتور" وان الهاشمي متورط في ١٥٠ جريمة، وان المالكي سينجح في تصليح الكهرباء بعد ٣ اعوام وعلى الشعب ان ينتظر بصمت.. ولكن كيف نفهم ان المالكي لا يكترث باعتراضات اهم شركائه، بوصفه صاحب الحق الاوحد، رغم انه يواجه كل يوم ٥ من عمليات "السحب النظري للثقة"؟

الأقاليم البرلمانية: لا يمكن تطبيق قانون ترسيم حدود المحافظات قبل العطلة البرلمانية

□ **بغداد/ المدى**

أكد رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية أمس عدم امكانية تطبيق قانون ترسيم الحدود الإدارية للمحافظات قبل عطلة مجلس النواب لقرب انتهاء الفصل التشريعي الحالي، في حين لفت الى أن القرارات التي صدرت في عهد النظام السابق بهذا الشأن كانت أهدافها "شوفينية وطائفية"، نافيا ما نسب اليه بشأن استحالة تطبيق القانون.

وقال رئيس اللجنة محمد كياني في بيان صدر امس وحصلت المدى على نسخة منه إن "عمر هذا الفصل التشريعي لم يبق منه إلا أيام قليلة لذلك فان قانون ترسيم الحدود الإدارية للمحافظات لا يمكن تطبيقه قبل العطلة البرلمانية"، مبينا أن "مشروع القانون بشكله الحالي يشمل كافة المراسيم والقرارات التي صدرت منذ مجيء حزب البعث إلى الحكم عام ١٩٦٨ وحتى سقوط النظام السابق، وهذه القرارات تشمل أكثر من ٢٥٠ قانونا ومن ضمنها استحداث ثلاث محافظات".

وأشار كياني إلى أن "بعض تلك القرارات كانت ذات طابع سياسي شوفيني وطائفي يهدف لإحداث تغييرات ديموغرافية في بعض المحافظات لتغيير هويتها كمحافظة كركوك ومناطق خانقين ومندلي وسنجار وكذلك في حدود محافظة صلاح الدين وكربلاء".

ونفى رئيس لجنة الأقاليم والمحافظات البرلمانية "ما نسبته اليه بعض وسائل الإعلام من تصريحات بشأن استحالة تطبيق قانون ترسيم الحدود الإدارية للمحافظات وأن هذا القانون قد يخلق أزمة تشريعية".

ونسبت وسائل أعلام محلية إلى كياني أنه يستبعد تطبيق قانون ترسيم الحدود الإدارية للمحافظات وأنه لو طرح القانون في مجلس النواب سيخلق أزمة تشريعية.

وكان القيادي في التحالف الكردستاني محمود عثمان، أكد في ٣١ من تشرين الأول ٢٠١١ أن رئيس الجمهورية جلال طالباني قدم مشروع قانون إلى البرلمان لإعادة ترسيم الحدود الإدارية للمحافظات المشمولة بالمادة ١٤٠ من الدستور إلى ما كانت عليه قبل تغييرها، مرجحا أن يشهد المشروع خلافات بين الكتل السياسية لحساسية الموضوع.

وينص مقترح طالباني، على إلغاء جميع مراسيم النظام السابق بشأن الحدود الإدارية للمدن والقصبات وإعادتها إلى سابق عهدها إي قبل العام ١٩٦٨، وهو العام الذي جاء فيه حزب البعث إلى السلطة في العراق.

نواب عن التحالفين الوطني والكردستاني يدعون المالكي وبارزاني الى حل الخلافات

□ **بغداد/ المدى**

دعا نواب ينتمون الى التحالف الوطني والكردستاني، السبت، رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني الى التخلي عن التصريحات التي تعقد الوضع السياسي وأن يجتمعا قبل عقد الاجتماع الوطني، فيما طالبوا رئيس الجمهورية بتقريب وجهات النظر بين الجانبين.

المالكي

بارزاني

الناطق باسم التحالف الكردستاني النائب مؤيد الطيب قال "هذه الدعوة جاءت من بعض النواب وتحديدا من حزب الفضيلة ،واضاف الطيب في اتصال هاتفي مع المدى امس " كل الشعب يطلب ان تحل المشاكل والخلافات ، وهي لاتحل عن طريق التصعيد الاعلامي ،وانما بالحوار المتمدن،مع وجود الرغبة والنية الصادقة ، اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان هناك ركائز يمكن الركون اليها متمثلة بالدستور والاتفاقيات ، وتحديدا اتفاقية اربيل ".

وعن مدى جدية هذه الدعوة وامكانية تطبيقها في ظل الخلافات التي تبدو خانقة ،اوضح الطيب" نحن في التحالف الكردستاني نفضل ان يكون الحل عراقيا ،وليس من اي جهة اخرى ،اذا كانت من دول الجوار او غيرها " واضاف الطيب " عندما كان رئيس اقليم كردستان في زيارته الاخيرة الى الولايات المتحدة دعا الى عقد اجتماع لقادة الكتل لحل كل الخلافات ، رغم انه لم يحدد الزمان والمكان "مشيرا الى ان "اجتماع القادة اصبح ضرورة لانه سيختصر الوقت،معبرا عن رغبته في ان تبدي الكتل السياسية مرونة في عقد لقاء قادة الكتل او حسم المؤتمر الوطني ،لان الخلافات هي السبب الرئيس تزايد اعمال العنف وتدخل دول الجوار في الشأن الداخلي ، وان التحالف يصر على ان يكون الحل عراقيا وليس من الخارج " .

من جانبه قال النائب عن التحالف الوطني محمد الهنداوي خلال مؤتمر صحافي عقد في مبنى البرلمان بمشاركة نواب التحالف الكردستاني وحضرته المدى إن "نواب التحالفين يدعون رئيس الحكومة نوري المالكي ورئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني الى الاجتماع الفوري للتفاهم على المسائل الخلافية لإيجاد حلول لها حاليا ومستقبلا قبل الذهاب إلى الاجتماع الوطني".

واعتبر الهنداوي أن "تصعيد وتيرة الخلاف يبعث على الخوف والقلق لدى الشعب العراقي"، مطالبا بـ"ضرورة تخلي الطرفين عن التصريحات التي تعقد المشهد السياسي وتوسع الهوة بينهما واستبدالها بالدعوة الى الحوار لتغليب منطق الحكمة والحنكة السياسية".

ولفت الهنداوي إلى "إمكانية قيام رئيس الجمهورية جلال طالباني بلعب دور مهم في تقريب وجهات النظر بينهما"، موضحا أن "الخلافات يمكن حلها من خلال العودة الى الدستور والتفاهمات السياسية كمبادرة اربيل ومبادرات الحل الأخرى".

وكانت القائمة العراقية بزعامة إياد علاوي اشترطت مشاركتها بالمؤتمر الوطني بحضور "قادة الصف الأول" وتنفيذ اتفاقية اربيل، فيما طالبت بإيقاف الإجراءات الخاصة بحق نائب رئيس الوزراء صالح المطلك وإنهاء "البعد السياسي" لقضية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

ورفض المالكي الشروط التي وضعتها القائمة العراقية للمشاركة بالمؤتمر الوطني، مؤكدا أن شروطا ستكون قاسية على بعض السلوكيات إذا وضعة العراقية شروطها، فيما طالب بطرح جميع المشاكل في المؤتمر الوطني الذي سيعقد في الخامس من نيسان الحالي.

وسبق لزعيم القائمة العراقية إياد علاوي، أن قدم، في ١٨ من كانون الثاني ٢٠١٢ ثلاثة خيارات في حال فشل المؤتمر الوطني، وهي أن يقوم التحالف الوطني بتسمية رئيس وزراء جديد بدلاً من نوري المالكي، أو تشكيل حكومة جديدة تعد لإجراء انتخابات مبكرة، أو تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية تستند إلى تنفيذ اتفاقات أربيل كاملة، فيما طالب عدد من نواب العراقية في أكثر من مناسبة بإقالة المالكي.

وكان رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني قد هاجم، في ١٢ نيسان ٢٠١٢ رئيس الحكومة نوري المالكي، معتبراً أن العراق يتجه إلى "نظام دكتاتوري"، فيما أكد أن تقرير المصير بالنسبة للكرد سيكون الخيار الوحيد في حال عدم تعاون بغداد مع الإقليم لحل المشاكل.

يذكر ان حدة الخلافات تصاعدت بين الكتل السياسية حين تحولت من اختلاف العراقية ودولة القانون إلى اختلاف الأخير مع التحالف الكردستاني أيضاً، بعد أن جدد رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في ٦ نيسان ٢٠١٢) خلال زيارته للولايات المتحدة هجومه ضد الحكومة المركزية في بغداد واتهمها بالتنصل من الوعود والالتزامات، وفيما شدد على أن الكرد لن يقبلوا بأي حال من الأحوال أن تكون المناصب والصلاحيات بيد شخص واحد، "يقود جيش مليوني".